



دور أساليب السيطرة المصرفية في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف السعودية الإسلامية والتقليدية

☐ أخرى

☒ اللغة الإنجليزية

☒ اللغة العربية

أ. العنوان باللغة العربية :

دور أساليب السيطرة في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف السعودية

ب. العنوان باللغة الإنجليزية/ أخرى :

The role of banking control methods in reducing credit risks in Saudi Islamic and conventional banks

الملخص

لقد هدفت الدراسة الحالية إلى بيان أساليب السيطرة على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية السعودية وتحديد مدى تأثير تلك الأساليب في السيطرة على المخاطر بشكل عام مع بيان أثر هذه المشاكل على طرق منح الائتمان في البنوك التجارية وتحديد المعوقات التي تواجهها تلك البنوك من أجل تجنب المخاطر الائتمانية.

وتم تطبيق هذه الدراسة خلال السنة المالية ٢٠٢٤م، وقد شمل مجتمع الدراسة جميع البنوك التجارية العاملة بالمملكة العربية السعودية، وقد كان مجتمع الدراسة عبارة عن موظفي المصارف التجارية بالمملكة العربية السعودية، أما عينة الدراسة فبلغت (١٣٦) موظفاً من العاملين في البنوك السعودية ما بين أعضاء الإدارة العليا، الإدارة الوسطى، الإدارة التنفيذية من العاملين بالمصارف السعودية. وقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على القوائم المالية المنشورة في البنك، كما تم الاعتماد في هذه الدراسة على الاستبانة كنوع من أنواع أدوات الدراسة والتي تكونت من (٢٠) مفردة تمثل أسئلة الدراسة.

وقد توصلت إلى أن إدارات البنوك التقليدية ذو خبرة ومهارة وإدراكاً وفهماً لمخاطر الائتمان أكثر من البنوك الإسلامية، وجود تأثير ذو دالة إحصائية لأساليب السيطرة المتبعة من قبل إدارة البنوك في تقليل المخاطر الائتمانية. وأن هناك علاقة ذات دالة إحصائية بين تطبيق ضمانات ومعايير السيطرة على مخاطر الائتمان وحدوث المخاطر الائتمانية.

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة اهتمام البنوك السعودية بتوفير إطار متكامل لإدارة المخاطر، بالاعتماد على أساليب حديثة تتلاءم مع التغيرات المستمرة في البيئة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان المصرفي، الإفصاح عن مخاطر الائتمان، الأداء المالي، البنوك التجارية، البنوك السعودية.

Summary

The current study aimed to explain the methods of controlling credit risks in Saudi commercial banks and determine the extent of the impact of these methods on controlling risks in general, while explaining the impact of these problems on the methods of granting credit in commercial banks and identifying the obstacles that these banks face in order to avoid credit risks.

This study was applied during the fiscal year 2024 AD, and the study population included all commercial banks operating in the Kingdom of Saudi Arabia. The study population was employees of commercial banks in the Kingdom of Saudi Arabia, and the study sample amounted to (136) employees working in Saudi banks among the members of Senior management, middle management, and executive management are employees of Saudi banks. In this study, the researcher relied on the financial statements published in the bank. This study also relied on the questionnaire as a type of study tool, which consisted of (20) items representing the study questions.

The research found that that traditional bank managements are more experienced, skilled, aware and understanding of credit risks than Islamic banks, and that there is a statistically significant effect of the control methods used by bank management in reducing credit risks. There is a statistically significant relationship between the application of guarantees and standards for controlling credit risks and the occurrence of credit risks.

The study recommended the need to increase the interest of Saudi banks in providing an integrated framework for risk management, relying on modern methods that are compatible with the continuous changes in the banking environment.

Key Words: Bank credit risks, credit risk disclosure, financial performance, commercial banks, Saudi banks.

المقدمة:

تكتسب البنوك أهمية متزايدة في ظل عالم مالي يتسم بالتعقيد والتقلبات المستمرة. فهي لا تزال قادرة على خدمة الأهداف الاقتصادية وتلعب دوراً نشطاً في تعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن نجاحها في تحقيق هذا الدور يعتمد بشكل كبير على كفاءة وفعالية النظام المصرفي. فكلما كان النظام المصرفي أكثر كفاءة وفاعلية وملتزماً بمبادئ العمل الجيد، زادت قدرته على دعم التكوين الرأسمالي واستثمار الموارد في المشاريع الجديدة. هذا الاستثمار لا يعزز فقط التنمية المحلية، بل يساهم أيضاً في زيادة الصادرات. بعبارة أخرى، يُعتبر النظام المصرفي القوي عاملاً رئيسياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى مستويات أفضل، مما يؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية بشكل عام.

وتُعتبر المخاطر الائتمانية من أبرز التحديات التي تواجه إدارة المصارف، وربما تكون هي الأهم على الإطلاق، نظراً لارتباطها المباشر بالنشاط الرئيسي للمصارف، وهو عملية الإقراض. فعندما تقرض المصارف الأموال، فإنها تتعرض لخطر عدم استرداد تلك الأموال من المقترضين، مما قد يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة. (إبراهيم، ٢٠٢٢م: ٢٤٢)

وعند النظر للبنوك بشكل عام فإن المراقب يلحظ أنها تتعرض لمخاطر مختلفة كنتيجة لاختلاف الأنشطة التي تقدمها، فالبنوك التقليدية تتعرض لمخاطر تختلف عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية، كنتيجة لاختلاف الأنشطة وطرق التعامل مع مخاطر الائتمان، من هنا نشأت المخاطر الائتمانية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خاصة مع زيادة حجم المعاملات التجارية، فكانت الحاجة الملحة إلى تقديم أساليب ائتمانية جديدة ومبتكرة تناسب التطور المالي تلك الحاجة التي جعلت من تقييم الإدارة الاستراتيجية لتلك المخاطر محور اهتمام البنوك التجارية. (النويران، ٢٠٢١م: ١٠٥)

هذا يُظهر أهمية الإدارة الاستراتيجية داخل البنوك، وإبراز أهمية أساليب السيطرة التي تتبعها في تحقيق التنمية الشاملة وتحقيق أهداف تلك المصارف، وأن تلك الأساليب والاستراتيجيات تتكامل أيضاً مع جميع وظائف الإدارة داخل البنك في تحسين الأداء وتطويره للحد من المخاطر الائتمانية، والحفاظ على هذه المخاطر عند الحدود الآمنة والمستويات المقبولة. لذلك، كانت هذه الدراسة لتبرز أهمية دور إدارة المخاطر بالمصارف السعودية بشكل فعال. وبيان الأساليب والقواعد المحكمة التي تتبعها لتجنب تلك المخاطر أو على الأقل التخفيف من أثارها.

مشكلة الدراسة :

تؤدي القروض المتعثرة إلى ضعف أداء البنوك ويرجع ذلك لوجود نظام ائتمان ضعيف في البنوك. والتي كانت سبباً في حدوث العديد من الازمات المالية على المستوى الدولي، مما يزيد بشكل كبير مخصصات خسائر القروض مما يمثل أعباء مالية تقلل من ربحية البنوك وتدهور جودة الأصول، مما يقلل فعلياً من كفاية رأس المال لهذه البنوك.

وتختلف المخاطر في القطاع المصرفي بين البنوك الاسلامية والتقليدية بالمملكة بسبب اختلاف طبيعة عمل تلك المصارف؛ فالمصارف الاسلامية تعتمد على آليات مختلفة فيما يتعلق بجذب المدخرات أو إعادة منحها للقطاعات المختلفة من خلال تحريم الربا، ووجود العديد من الصيغ التمويلية، بالإضافة لعملية تقاسم المخاطر بين الاطراف المختلفة، وعليه فتلك البنوك تتعرض لمخاطر أكثر من البنوك التقليدية. (النويران، ٢٠٢١م: ١٠٦)

لذا فإن استقرار الجهاز المالي والمصرفي يؤدي بالضرورة إلى نجاح البنوك التجارية في تبني إستراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر المصرفية بأنواعها المختلفة ومنها المخاطر الائتمانية، وهنا يُطرح السؤال الرئيس للدراسة: (ما هو الدور الذي تلعبه إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى المصارف بالمملكة العربية السعودية؟)

وتتفرع من مشكلة الدراسة مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية التي تحاول الدراسة الإجابة عليها:

- ما أهمية الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي السعودي؟
- ماهي العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار بالقطاع المصرفي السعودي؟
- هل هنا علاقة بين اتباع أساليب ائتمانية معينة لدى المصارف السعودية في الحد من مخاطر الائتمان؟
- هل يوجد فروق في إدارة مخاطر الائتمان بين البنوك الإسلامية والتقليدية بالمملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة في الوقوف على واقع إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الاسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية، وذلك بهدف تحليل هذا الجانب بما يدعم كفاءة إدارة مخاطر الائتمان والارتقاء بها لتحسين أداء تلك البنوك والوقوف على أوجه الخطر والقصور والخلل أن وجد. وبيان الدور الحيوي الذي تلعبه إدارة المخاطر في عملية الإقراض داخل المصارف السعودية، وكيف يمكن أن تساهم تلك الأساليب في حماية البنوك من الخسائر المحتملة. كما تهتم هذه الدراسة بدراسة المعايير والقواعد التي تتبعها المصارف السعودية في إدارة المخاطر الائتمانية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى بيان واقع إدارة مخاطر الائتمان في البنوك السعودية من خلال بيان إدراك وفهم العاملين في وحدات إدارة مخاطر الائتمان لمخاطر الائتمان ،وتحليلها بالإضافة لعمليات تقييم وتحليل مخاطر الائتمان، وأساليب تخفيف المخاطر الائتمانية.

كما تهدف إلى إجراء مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بمدى الإدراك والفهم للمخاطر الائتمانية، وتقييم وتحليل المخاطر الائتمانية، واستخدام أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية.

فروض الدراسة:

لتحقيق اهداف هذه الدراسة تفترض الدراسة مجموعة من الفروض الرئيسية والتي تحاول اثبات صحتها:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأساليب السيطرة المتبعة من قبل إدارة المصارف السعودية في الحد من المخاطر الائتمانية.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية في فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتحليلها.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ضمانات ومعايير السيطرة على مخاطر الائتمان والمخاطر الائتمانية داخل المصارف السعودية.

تعريف المخاطر الائتمان:

إذا ما أردنا تعريف المخاطر الائتمانية، نجد أنه لزاماً علينا أن نُعرف (الخطر - وائتمان).

فخطر مشتق من خاطر: بمعنى جازف أو راهن ويقال خاطره عليه. والمخاطر المصرفية في اللغة مشتقة من الخطر، وقد استعملت في عدة معاني منها الإشراف على الهلاك، ففي الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((أي يليقها في التهلكة)). وأيضاً في الحديث ((إلا رجل خرج يخاطر بنفسه وماله)) أي لقيها في التهلكة. (ابن الأثير، ١٩٧٩م: (١/٥٠٤))

والخطر هو إمكانية حدوث شيء ما بالصدفة، تترتب على ذلك نتائج سيئة أو خسارة، كما وأن الخطر هو عدم التأكد الممكن قياسه. وتعرف المخاطرة بأنها هي وضع عدم التيقن بحدوث النتائج المطلوبة، كما تشير إلى الوضع الذي تكون فيه احتمالات كل منها قابل للوقوع. (بوراس وبريكة، ٢٠١٤م: ١٠٠) أما تعريف المخاطر عند أهل الفقه، فهي تعرف بأنها: "المقامرة والضمان والغرر". (البنك الإسلامي للتنمية، ٢٠٠٠م: ١٩)

وإدارة المخاطر المالية، هي عملية تحليل وتحديد والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الادارية للمؤسسة، فهي عملية تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها. (الراوي، ٢٠٠٩م: ١٠) ويمكن تعريفها على أنها " التدرجات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرصة الخسارة المتوقعة إلى اقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطار البشرية أو الأحكام القضائية. (حماد، ٢٠٠٣م: ٤٦)

وقد عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها: " تلك العملية التي من خلالها رصد المخاطر وتحديد، قياسها، مراقبتها، الرقابة عليها، و ذلك بهدف ضمان فهم كامل لها، والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة البنك للمخاطر، ويلاحظ أن تعريف إدارة المخاطر يركز على الإجراءات التي تتخذها الإدارة لفهم و تعريف وتحليل المخاطر لتستطيع تجنبها أو محاولة تخفيضها إلى أدنى حد ممكن. (بلعروز، ٢٠١٠م: ٣٣)

كما يمكن تعريفها بأنها هي عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها عند حلول ميعاد استحقاقها...أو مدى حساسية صافى الربح القابل للتوزيع (ح) للتغير بالزيادة أو النقص تبعاً للتغيرات التي تحدث في صافى ربح التشغيل (ص) بالزيادة أو النقص حيث تزداد درجة المخاطر المالية بزيادة درجة الحساسية المذكورة. (أبو محميد، ٢٠٠٨م: ٢٧)

ويعرف الائتمان على أنه: " الثقة التي يمنحها البنك لشخص ما، سواء كان فرداً أو كياناً قانونياً، من خلال تقديم مبلغ من المال لاستخدامه لأغراض معينة. قد يتضمن الائتمان أيضاً تحديد حدود مالية يضعها البنك تحت تصرف المقرض، أو ضمانات يقدمها البنك لفترة زمنية متفق عليها". (حسين، ٢٠٢١م: ١٣٤)

كما يمكن تعريف الائتمان على انه: يمكن تعريف الائتمان بأنه عملية الحصول على البضائع والخدمات مقابل وعد بدفع قيمتها النقدية في وقت لاحق، محدد مسبقاً. يعتمد الائتمان على الثقة والأمانة بين الأطراف المعنية، ويتطلب فترة زمنية بين تسليم البضائع أو الإقراض وسداد المبلغ المستحق..

ومن منظور آخر، يمكن وصف الائتمان كعملية مبادلة لقيمة حاضرة بقيمة آجلة متساوية، مع إضافة مبلغ إضافي يُعرف بالفائدة. في هذه العملية، يقوم الدائن بالتخلي عن قيمة حاضرة، مما يتيح للمدين أو المقرض الحصول على ما يحتاجه في الوقت الحالي مع الالتزام بدفع المبلغ في المستقبل. (سعد، ١٩٩١م: ٤٨)

ومن هنا يكون مفهوم الائتمان المصرفي بأنه مجموعة من الخدمات التي تقدمها البنوك للعملاء، حيث يتم تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة لتلبية احتياجاتهم المالية. يتعهد المدين في هذه العملية بسداد المبلغ المستلم مع الفوائد والعمولات المستحقة عليه، وذلك إما دفعة واحدة أو على شكل أقساط، وفقاً لجدول زمني محدد. وتعتبر هذه العملية جزءاً أساسياً

من الأنشطة المصرفية، حيث تساهم في دعم الاقتصاد من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع والاستثمارات، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. (طه، ٢٠١٣م: ٦٧)

كما يعرف بأنه الثقة يمنحها المصرف التجاري لشخص ما، حيث يتيح له استخدام مبلغ معين من المال لفترة زمنية متفق عليها بين الطرفين. وفي نهاية هذه الفترة، يلتزم المقترض بالوفاء بتعهداته المالية. في المقابل، يحصل المصرف على عائد من هذه العملية، يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف المترتبة على القرض.

وتعتبر هذه العلاقة قائمة على أساس الثقة والالتزام المتبادل، حيث يسعى المصرف إلى تحقيق عوائد مالية من خلال تقديم الدعم المالي للمقترض. (العروسي، ٢٠١٦م: ٢٩٨)

أما مفهوم مخاطر الائتمان، فهي : المخاطر التي قد تؤثر سلباً على إيرادات البنك ورأس المال بصفة عامة. تنشأ هذه المخاطر عندما يتعذر على العميل سداد الدفعات المستحقة عليه عند حلول موعدها، سواء كانت هذه الدفعات مرتبطة بأنواع التمويل المختلفة مثل المرابحة، السلم، الاستصناع، أو الإيجارة المنتهية بالتمليك. قد يحدث هذا العجز في السداد بسبب عدم القدرة المالية للعميل أو نتيجة للماطلة في الدفع.

وعندما يتأخر الطرف المدين في الوفاء بالتزاماته، يؤدي ذلك إلى تكبد البنك خسائر مالية، مما يبرز أهمية إدارة المخاطر الائتمانية بشكل فعال لضمان استدامة الأداء المالي للمصرف. (البنك الإسلامي: ٩)

كما يمكن تعريفها بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته، وفقاً للشروط المتفق عليها أو بعبارة أخرى: مخاطر عدم السداد. وهذه المخاطر من أكثر ما تحسب له المصارف الإسلامية حسابها لتتجاوزته أو تخفف منه. (الرواي، ٢٠٠٩م: ٦٢)

وهي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات، وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية. (الجابري، ٢٠١٧م: ٢٣)

ومثال ذلك في المربحة المصرفية: أن لا يتمكن العميل من تسديد الأقساط التي عليه. وهذا وارد جداً باعتبار أن المربحة المصرفية تقتزن غالباً بتأجيل الثمن، وإن كان هذا التأجيل ليس من لوازمها، فهناك مربحة حالة أيضاً. كما تقدم نقله عن المعايير الشرعية. (علي، ٢٠١٠م: ٣٢٤)

وتعرف إدارة المخاطر المالية بأنها هي عملية تحليل وتحديد والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الادارية للمؤسسة، فهي عملية تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها. (الرواي، ٢٠٠٩م: ١٠)

وتظهر مخاطر الائتمان لأسباب عدة، منها:

- **عدم القدرة المالية للعميل:** قد يواجه العملاء ظروفًا مالية غير متوقعة، مثل فقدان الوظيفة، تدهور الأعمال، أو الأزمات الاقتصادية، مما يؤدي إلى عدم قدرتهم على سداد القروض أو الالتزامات المالية في الوقت المحدد.
- **المماطلة في السداد:** أحيانًا قد يكون لدى العملاء القدرة المالية على السداد، لكنهم يختارون التأخير أو المماطلة في دفع المستحقات، مما يؤدي إلى تراكم الديون وزيادة الأعباء المالية على البنك.
- **سوء التقدير الائتماني:** قد تخفق البنوك في تقييم القدرة الائتمانية للعملاء بشكل صحيح، مما يؤدي إلى منح قروض غير مضمونة أو بمخاطر عالية.
- **التغيرات الاقتصادية:** تؤثر الظروف الاقتصادية العامة مثل التضخم، انخفاض أسعار السلع، أو الأزمات المالية على قدرة العملاء على سداد ديونهم. (بلعزوز، ٢٠١٠م: ٣٧)

أنواع مخاطر الائتمان في المصارف المالية:

قد يكون هناك مخاطر للائتمان، وخاصة التي لا تُسدّد الديون بالكامل وفي وقتها المحدد في أغلب الأحيان، مما يؤدي إلى خسارة البنوك. فعلى سبيل المثال: أن يصبح العميل «أ» غير قادر على سداد الدفعات الشهرية بسبب تدهور حالته الصحية أو تركه لوظيفته. ومن أنواع وصور تلك المخاطر:

أولاً: مخاطر السوق: لا تسير الاستثمارات على النحو المنشود، مما يؤدي إلى خسارة الشركات. فعلى سبيل المثال: تمتلك إحدى شركات إدارة الاستثمارات مليون دولار أمريكي أي ما يعادل ٣.٧ مليون ريال سعودي، ويتغير سعر صرف العملة بعدئذ بحيث يصبح المليون دولار أمريكي حينها يساوي ٣.٢ مليون ريال سعودي فقط، مما يعني تكبد الشركة لخسارة قدرها ... مليون ريال سعودي.

ثانياً: المخاطر التشغيلية: يحدث أحيانًا إخفاق في العمليات أو الأنظمة أو أخطاء بشرية. فعلى سبيل المثال: قد تسدد المدفوعات للعملاء غير المقصودين، أو أن تُقيم قدرة العملاء على تحمل القروض تقييماً غير صحيح، أو أن يُسمح بسداد دفعات إلى بلد أو فرد خاضع للعقوبات. (الأكاديمية المالية، ١٤٤٢هـ: ١١)

وتعد جميع أنواع المخاطر الأخرى (مخاطر السيولة- مخاطر التعثر- مخاطر معدل الفائدة)، مشتقة من الأنواع المذكورة أعلاه وينشأ الإضرار بالسمعة نتيجة حدوث مخاطر ائتمانية أو سوقية أو تشغيلية أو أي أمور سيئة أخرى وتنشأ المخالفات السلوكية نتيجة حدوث مخاطر تشغيلية. ويمكن أن تؤدي الأخطاء في نماذج البنوك إلى أضرار مالية جسيمة وأضرار بالسمعة

أيضاً، ولكنها تنشأ نتيجة حدوث مخاطر تشغيلية وتنشأ الأضرار المالية نتيجة حدوث أحد أنواع تلك المخاطر، وتُشكل جميعها أسباب أو عواقب فارقة لكنها لا تُشكل مخاطر ولا ينبغي النظر إليها على ذلك النحو. (الأكاديمية المالية، ١٤٤٢هـ: ١١-١٢)

تصنيف مخاطر الائتمان حسب نوع المشروع أو المؤسسة :

يمكن قياس مخاطر الائتمان بعدة طرق، ولكن من أكثرها شيوعاً تعيين تصنيف PD لقرض أو إصدار سندات. يعتمد هذا التصنيف على الأداء التاريخي للشركة ووضعها المالي الحالي. وكلما ارتفع تصنيف PD زادت مخاطر عدم قدرة الشركة على سداد ديونها. والفئات الرئيسية الثلاث لمخاطر الائتمان هي:

١. تنشأ مخاطر الائتمان عندما تقترض الشركة أموالاً من مؤسسة مالية. تتعهد الشركة بأصولها كضمان للقرض، وإذا فشلت في سداد الدين، فيجوز للمقرض مصادرة الأصول.

٢. تنشأ مخاطر الائتمان أيضاً عندما يشتري المقرض شيئاً بالائتمان. يوافق المشتري على الدفع للبائع على الفور (دون أي فرصة للعودة)، وإذا لم يتمكن المشتري من الدفع، فيمكن للبائع استرداد البضائع أو بيعها بسعر أقل.

٣. تنشأ مخاطر الائتمان أيضاً عندما تبيع الشركة شيئاً ما بالائتمان. يوافق البائع على تسليم المنتج أو الخدمة على الفور، وإذا لم يتمكن البائع من التسليم، فيمكن للمشتري رفض الدفع ومقاضاة التعويضات. (الضفيري، ٢٠٢١م:

(٢٩٢١)

أما إذا ما تعرفنا على الفئات الخمس الرئيسية، فهي كما يلي:

- عالية المخاطر: الالتزامات التي من المحتمل جداً ألا يتم الوفاء بها
- مخاطرة متوسطة: التزامات ذات احتمالية متوسطة بعدم الوفاء بها
- منخفضة المخاطر: التزامات ذات احتمالية منخفضة لعدم الوفاء بها
- منخفضة المخاطر للغاية: الالتزامات التي ليس من المحتمل عدم الوفاء بها
- المخاطر الصفيرية: الالتزامات التي من المحتمل أن يتم الوفاء بها بنسبة ١٠٠٪ (حطاب، ١٩٩٥م: ٥٢)

هناك أيضاً فئات فرعية ضمن هذه الفئات الخمس الرئيسية، اعتماداً على مستوى الخطر. على سبيل المثال، يمكن أيضاً

تصنيف الالتزام المصنف على أنه عالي المخاطر على أنه شديد الخطورة إذا كان هناك احتمال كبير بأن المقرض لن يكون قادراً

على سداد الدين. (الضفيري، ٢٠٢١م: ٢٩٢٣)

ويستخدم المقرضون تصنيفات مخاطر الائتمان عند اتخاذ قرارات بشأن إقراض شخص أو شركة معينة. يستخدم المقرضون تصنيفات مخاطر الائتمان لتحديد المقترضين الذين يرغبون في إقراضهم المال، والمقترضين الذين لا يرغبون في إقراضهم المال.

كما يستخدم المقرضون تصنيفات مخاطر الائتمان لتحديد المقترضين الذين يرغبون في إقراضهم المال، والمقترضين الذين لا يرغبون في إقراضهم المال.

هناك خمس فئات رئيسية لتصنيفات مخاطر الائتمان :عالية، ومتوسطة، ومنخفضة، ومنخفضة للغاية، وصفر. كلما ارتفع التصنيف، زادت المخاطر (الضعيفي، ٢٠٢١م: ٢٩٢٣).

مراحل عملية منح الائتمان

يعتبر الائتمان المصرفي عنصرًا أساسيًا في دعم القطاعات الاقتصادية، ويشهد السوق المصرفي السعودي وخاصة بعد الانفتاح الاقتصادي الموجود حاليا باستمرار تطورا وتنافسًا بين البنوك لتقديم حلول ائتمانية جديدة ومبتكرة. ومع ذلك، فمن المهم ملاحظة أن الإجراءات التي تتعلق بقبول الودائع، لا تحمل نفس درجة المخاطر التي ينطوي عليها الإجراءات المتعلقة بالإقراض أو منح الائتمان. حيث يتطلب منح الائتمان اتباع أساليب وضوابط محددة تنظمها السياسات الائتمانية لكل بنك.

ويُعتبر التحليل الائتماني للعميل أساسًا جوهريًا في عملية منح الائتمان. يبدأ هذا التحليل من تقييم قدرة المقترض على سداد القرض، ويهدف إلى ضمان أن القروض المقدمة تتماشى مع الخطوط الإرشادية والسياسات الائتمانية المعمول بها، بالإضافة إلى معايير وإجراءات منح الائتمان. كما يُراعى مستوى المخاطر المقبول الذي يحدده البنك، مما يساهم في اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة. (شنطاوي، ٢٠١٦م: ٨٤)

وفيما يلي عرض تفصيلي لأهم مراحل عملية منح الائتمان والمعايير التي يجب الاستناد عليها لتحديد استحقاق

المقترض للقرض كالتالي :

▪ المراحل الأولية لمنح الائتمان :

تتضمن عملية منح الائتمان عدة مراحل تبدأ بتقديم العميل طلب القرض، تليها إجراء مقابلة شخصية معه. بعد ذلك، يتم الاستعلام عن العميل وجمع البيانات الضرورية لإجراء التحليل الائتماني. هذا التحليل يعد تمهيدًا لإعداد مذكرة ائتمان، والتي تتيح اتخاذ قرار ائتماني سليم بشأن قيمة التسهيلات الائتمانية المطلوبة وأساليب تمويلها. يتم كل ذلك بما يتناسب مع الغرض من منح الائتمان وطريقة السداد، وذلك في إطار الشروط والضوابط المحددة للمنح، مما يسمح بمتابعة استخدام التسهيلات بشكل فعال.

يجب جمع البيانات وفقًا لمعايير واضحة وشروط محددة لضمان الموافقة الائتمانية. (سالم، ٢٠١٩م: ١٠٣)

■ مرحلة التحليل الائتماني:

تشمل مهمة التحليل الائتماني تقييم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه المقرض في المواعيد المتفق عليها. يعتبر تقييم هذه القدرة من المهارات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها مسؤولو الائتمان المصرفي، حيث إن عملية التقييم والتحليل الائتماني تُعد عملية ديناميكية تهدف إلى الكشف عن أي مواطن ضعف في القروض في أقرب وقت ممكن. يتطلب ذلك مراقبة مستمرة للأداء المالي للمقترض، كما يتجلى من حساباته لدى البنك ووفائه بالتزاماته تجاه الجهات الأخرى.

بصفة عامة، تُعتبر النتائج المالية نتاجاً للقرارات المتخذة داخل المؤسسة في مختلف المجالات. خلال هذه المرحلة، يتعين على موظفي الائتمان استخدام نماذج معروفة لمعايير منح الائتمان، التي تساعد في تحليل استحقاق المقترض للقرض المطلوب، مع التركيز على تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى وزيادة العائد المحتمل. ومن أهم هذه النماذج نموذج (5C's)، الذي يعد من أبرز النظم الائتمانية المعتمدة من قبل محلي ومانحي الائتمان عند منح القروض. (سالم، ٢٠١٩م: ١٠٣-١٠٤)

ومن أهم هذه العائدات نموذج (5C's) والذي يعد أبرز منظومة ائتمانية لدي محلي ومانحي الائتمان عند منح القروض. وتتمثل معايير هذا النموذج في:

□ **الشخصية: (Character)** تلعب السمعة الجيدة والالتزام دوراً كبيراً في عملية منح الائتمان. إذا كان العميل يتمتع بشخصية ائتمانية قوية ويظهر حرصاً على الوفاء بالتزاماته المالية، فإنه سيكون أكثر قدرة على إقناع البنك بمنحه القرض المطلوب.

□ **القدرة: (Capacity)** تعكس قدرة العميل على السداد، حيث يتعين عليه ليس فقط سداد أصل القرض، بل أيضاً تسديد الفوائد المستحقة في المواعيد المحددة. فالبنك يبحث عن عملاء لديهم القدرة المالية على الوفاء بالتزاماتهم.

□ **رأس المال: (Capital)** يُعتبر رأس المال مؤشراً على الجدارة الائتمانية للعميل، حيث يعكس قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح. وبالتالي، يُعتبر بمثابة ضمان إضافي للبنك في حال واجه العميل صعوبة في السداد.

□ **الضمان: (Collateral)** يشير الضمان إلى الأصول التي يقدمها العميل للبنك كضمان مقابل الحصول على القرض. يجب على العميل ألا يتصرف في هذه الأصول المرهونة، حيث ستؤول ملكيتها للبنك في حال عجزه عن السداد.

□ **الظروف المحيطة: (Condition)** تتعلق هذه النقطة بدراسة تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعمل الذي

يسعى للحصول على القرض. يمكن أن تلعب هذه الظروف دورًا مهمًا في تقييم قدرة العميل على السداد. (سالم،

٢٠١٩م: ١٠٤)

■ مرحلة ما بعد منح الائتمان :

تتمثل مرحلة ما بعد منح الائتمان في المتابعة الدورية للقروض، وهي واحدة من أبرز عناصر الائتمان الفعال. تلعب عملية المتابعة الائتمانية دورًا حيويًا في تفعيل عملية الإقراض والحد من المخاطر المرتبطة به. تبدأ هذه المتابعة بعد اتخاذ قرار الموافقة على منح الائتمان، ومن المهم عدم التأخر في تنفيذ هذه الخطوة لتفادي أي تدهور في وضع القرض أو الوصول إلى مرحلة التعثر.

تكمن المهمة الأساسية لمتابعة القروض في التعرف السريع على أي تغييرات تحدث في الحالة المالية للمقترض أو في أدائه، والتي قد تؤثر أو تهدد قدرته على سداد القرض. من خلال هذه المتابعة، يمكن للبنك أن يتخذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب للحفاظ على استقرار المحفظة الائتمانية.

أنواع النماذج المستخدمة من قبل البنوك لتقدير مخاطر الائتمان:

من أفضل وأهم التقسيمات هو تقسيم نماذج مخاطر الائتمان إلى فئتين رئيسيتين، ولا بأس من التذكير بهذين النوعين لارتباط هذا التقسيم بما سنتناوله في هذا الجزء:

١. **النماذج الهيكلية:** تفترض هذه النماذج أنه يمكن تفسير التخلف عن السداد من خلال نقطة انطلاق محددة (عادة

تسمى: نقطة التعثر)، على سبيل المثال يمكن أن يكون سببه انخفاض في قيمة الأصول إلى ما دون حد معين

(أي: قيمة الدين). يتم نمذجة قيمة الأصول نفسها على أنها عملية عشوائية.

٢. **النماذج المختصرة :** النماذج المختصرة أو المصغرة لا يفترض فيها أي حدث مثير محدد، لكن شدة التخلف عن

السداد (أو معدل التخلف عن السداد) قد تعتمد على التغيرات في العوامل الخارجية (مثلاً: نمو الناتج المحلي

الإجمالي، والتضخم والبطالة، وأسعار الفائدة ...). يتم تقدير هذه العلاقة باستخدام البيانات التاريخية وتقنيات

الاقتصاد القياسي.

الضمانات التي تتبعها البنوك للسيطرة على مخاطر الائتمان

يمكن تقليل المخاطر الائتمانية من خلال اتخاذ إجراءات ضمان ملائمة، ومنها:

- **اشتراط السداد المبكر:** يُمكن للمؤسسة أن تشترط على العميل تسديد جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها المحددة في حال امتناعه أو تأخره عن سداد أي قسط دون عذر مقبول.
- **كفالة طرف ثالث:** الحصول على كفالة من طرف ثالث يمكن أن يعزز الثقة في استرداد المبالغ المستحقة.
- **الرهن:** يمكن رهن الوديعة الاستثمارية للعميل أو أي مال منقول أو عقار، أو حتى السلعة محل العقد كضمان ائتماني. يمكن أن يتم ذلك بشكل رسمي، مع أو بدون حيازة السلعة، ويتم فك الرهن تدريجياً وفقاً لنسبة السداد.
- **تقديم شيكات أو سندات لأمر:** يُمكن أن تُطلب من العميل تقديم شيكات أو سندات لأمر قبل إبرام عقد المراجعة، مع النص على عدم استحقاق استخدامها إلا في المواعيد المحددة.
- **الشرط الجزائي:** يمكن تضمين شرط جزائي لمصلحة الجهات الخيرية، مما يعزز من التزام العميل بالسداد. بهذه الطرق، يمكن تقليل المخاطر المرتبطة بالائتمان وتعزيز ضمانات السداد. . (مشعل، د.ت)

أهم معايير إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك:

أهم معايير إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك تتضمن:

أولاً: توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية

تتطلب إدارة المخاطر الائتمانية وجود بيئة مناسبة تدعم هذا التوجه، مما يستلزم موافقة مجلس إدارة البنك على الاستراتيجيات والسياسات الرئيسية المرتبطة بمنح الائتمان. حيث تعمل هذه السياسات والاستراتيجيات مجتمعة على توفير إطار عمل قوي لإدارة المخاطر الائتمانية، مما يعزز من قدرة البنك على تحقيق أهدافه المالية في بيئة آمنة ومستدامة. وفيما يلي أبرز العناصر التي يجب أن تتضمنها هذه الاستراتيجيات والسياسات:

- **استعداد البنك لتحمل المخاطر:** يجب على البنك تحديد مدى استعداده لتحمل المخاطر ومستوى الربحية المتوقع. يتعين أن يتناول ذلك تأثير هذه القرارات على جودة المحفظة الائتمانية وتنوع المخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى حدود المخاطر التي يمكن للبنك قبولها.
- **تحديد أنواع الائتمان:** يجب على البنك تحديد أنواع الائتمان التي يمكن تقديمها للعملاء، وكذلك القطاعات الاقتصادية (الصناعية) والمناطق الجغرافية التي يمكنه منح الائتمان فيها. يساعد هذا في توجيه الجهود نحو مجالات أكثر أماناً وربحية.
- **وضع حدود زمنية:** من الضروري تحديد حدود قصوى لأجل منح الائتمان، بالإضافة إلى وضع أسس لتسعير

الائتمان، مما يساهم في إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية.

- **إرشادات النسب المالية:** يجب وضع إرشادات واضحة حول النسب المالية المتعلقة بالائتمان، مثل نسبة القروض إلى الأصول، ونسبة كل نوع من أنواع الائتمان إلى الأصول، وكذلك النسب المتعلقة بالمحفظة الائتمانية وحقوق الملكية. (عطية، ٢٠١٥م: ٤١)
- **تقييم الضمانات:** يتعين تحديد نوعية الضمانات المطلوبة وكيفية تقييمها، بالإضافة إلى الجهة المسؤولة عن عملية التقييم. كما يجب النظر في العلاقة بين حجم الائتمان وقيمة الضمانات المقدمة.
- **قواعد منح الائتمان:** ينبغي وضع قواعد واضحة لمنح الائتمان لكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعاملين بالبنك وأقاربهم. يشمل ذلك قواعد الموافقة على منح الائتمان ومتطلبات الحصول على المعلومات والمستندات اللازمة، بالإضافة إلى صلاحيات منح الائتمان.
- **المراجعة المستقلة:** يجب أن تتضمن السياسات قواعد للمراجعة المستقلة للائتمان، وقواعد لتصنيف الائتمان وتكوين المخصصات، مما يساعد على ضمان الشفافية والمصادقية في عمليات منح الائتمان. (عطية، ٢٠١٥م: ٤١-٤٢)

ثانياً: توافر إجراءات سليمة لمنح الائتمان

لتطبيق الإجراءات السليمة في منح الائتمان، يجب مراعاة عدة عناصر مهمة، تشمل:

(أ) المعايير اللازمة لمنح الائتمان

تتضمن المعايير المطلوبة ما يلي:

١. **المعلومات الشاملة:** يجب جمع معلومات كافية لإجراء تقييم دقيق للمخاطر المرتبطة بطالب الائتمان، مما يساعد في تصنيفه ائتمانياً وفقاً لنظام التصنيف الداخلي المعتمد في البنك.
٢. **الأهلية القانونية:** يجب التأكد من أن طالب الائتمان يمتلك الأهلية القانونية اللازمة لتحمل الالتزامات المالية.
٣. **السمعة والخبرة:** من الضروري معرفة سمعة طالب الائتمان، بالإضافة إلى خبرته ومكانته في القطاع الصناعي والغرض من الحصول على الائتمان.
٤. **تقييم المخاطر:** ينبغي دراسة طبيعة المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تواجه طالب الائتمان والصناعة التي ينتمي إليها، بالإضافة إلى مدى حساسية هذه المخاطر للتطورات الاقتصادية وكيفية ارتباطها بالربحية.
٥. **مصادر السداد:** يجب التعرف على مصادر السداد المتاحة للعميل، ومدى التزامه بسداد التزاماته السابقة، ونوعية الضمانات المقبولة. (العروسي، ٢٠١٦م: ٢٣١-٢٣٢).

(ب) تقدير حدود الائتمان

يتم تقدير حدود الائتمان من خلال النقاط التالية:

١. **تحديد الحدود:** يجب وضع حدود لكافة العناصر داخل وخارج الميزانية، بالإضافة إلى حدود للقطاعات والمناطق الجغرافية والدول. يُستند في ذلك إلى درجة التصنيف الائتماني للعميل، مما يساعد في إدارة المخاطر بشكل أفضل.

٢. **تحديد الحدود بالنسبة للملاءة المالية:** ينبغي وضع حدود للائتمان الممكن منحه بالنسبة لحقوق الملكية على مستوى كل عميل وأيضاً إجمالي العملاء المرتبطين بالبنك، بما في ذلك ذوي المصالح المشتركة. باختصار، تتطلب عملية منح الائتمان اتباع إجراءات دقيقة ومراعاة معايير متعددة لضمان نجاح العمليات وتخفيف المخاطر المحتملة. (عطية، ٢٠١٥م: ٤٢)

ثالثاً: توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته

تتطلب إدارة الائتمان وجود إجراءات فعالة لمتابعته والتعامل معه، وهذه الإجراءات تتضمن العناصر التالية:

(١) نظام إدارة ملفات الائتمان: يجب أن يكون هناك نظام فعال لتنظيم ملفات الائتمان، يتضمن تحديث البيانات والمستندات المتعلقة بكل عميل بشكل دوري لضمان دقة المعلومات.

(٢) متابعة تنفيذ الائتمان: من الضروري متابعة تنفيذ عمليات الإقراض للتأكد من:

- مدى التزام العملاء بالسياسات والإجراءات والقوانين المعمول بها.
- الوضع المالي الحالي لكل عميل لتقييم أدائه.
- توافر الضمانات التي توفر غطاءً كافياً، مع الأخذ بعين الاعتبار الحالة المالية الحالية للعميل.
- مدى استخدام العملاء للحدود الائتمانية الممنوحة لهم.
- جودة محفظة الائتمان وتصنيفها، بالإضافة إلى تكوين المخصصات اللازمة.

(٣) التصنيف الداخلي للائتمان: يجب أن يكون هناك نظام تصنيف داخلي للائتمان يمكن البنك من:

- منح الائتمان وتقييم جودته بشكل مستمر.
- تحديد تسعير الائتمان بما يتناسب مع المخاطر المرتبطة بكل عميل.
- تحليل خصائص المحفظة الائتمانية واركائها لتقادي المخاطر.
- تحديد القروض المتعثرة وتقييم كفاية المخصصات المخصصة لها. (عطية، ٢٠١٥م: ٤٢-٤٣)

رابعاً: توافر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان

تتضمن الإجراءات الكافية للرقابة على مخاطر الائتمان في وجود ما يلي:

- ١- نظام مستقل لمراجعة الائتمان بهدف التعرف على (مدى كفاءة المسؤولين عن منح الائتمان ومتابعته—مدى سلامة إجراءات التعامل مع الائتمان—مدى جودة المحفظة الائتمانية—مدى سلامة نظام التصنيف الائتماني).
- ٢- رقابة داخلية للتأكد من الإبلاغ عن الاستثناءات في (السياسات الائتمانية—الإجراءات الائتمانية—الحدود الائتمانية).

٣- وحدة خاصة لاكتشاف التسهيلات الائتمانية المتعثرة في وقت مبكر. (عطية، ٢٠١٥م: ٤٣)

متطلبات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وفقاً لمقررات لجنة بازل:

تزايد المخاطر التي واجهتها البنوك التجارية أدى أيضاً إلى تدخل المنظمات والهيئات الرقابية الدولية مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية لوضع ضوابط رقابية وتنظيمية تساعد على التنبؤ بالأزمات المالية قبل حدوثها لاتخاذ التدابير اللازمة للحد من مخاطرها أو تقليل آثارها الضارة إلى أدنى حد ممكن، فلقد حددت مقررات بازل I متطلبات الحد الأدنى لرأس المال لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، بالإضافة إلى أنه تتراوح الأوزان الترجيحية للمخاطر الائتمانية للأصول بين صفر %، ١٠٠ %، وفي هذا السياق قيمت مقررات بازل II طرقاً جديدة لقياس مخاطر الائتمان، حيث سمحت للبنوك باستخدام التصنيف الائتماني الخارجي للوكالات المتخصصة أو الاعتماد على التصنيف الداخلي للبنك إذا توافرت له النظم الداخلية القادرة على ذلك. هذا بالإضافة إلى أنه تتراوح الأوزان الترجيحية للمخاطر الائتمانية بين صفر %، ١٥٠ % وذلك وفقاً للطريقة النمطية. وأخيراً في عام ٢٠١٠ أصدرت اللجنة مقررات لجنة بازل III المتضمنة تعزيزات لمتطلبات رأس المال في البنوك التجارية وإدخال متطلبات جديدة تتعلق بمخاطر السيولة بجانب المخاطر الأخرى التي تناولتها الإصدارات السابقة، ومما تجدر الإشارة إليه أن التطبيق الفعلي لمقررات لجنة بازل III بالبنوك التجارية المصرية سيزيد المخاطر التي تواجهها تلك البنوك نتيجة زيادة النسب التي يجب على البنوك خصمها لمواجهة الأزمات المالية في أي وقت، مما يؤدي إلى زيادة أنواع المخاطر التي يجب على البنوك التجارية العمل على تجنبها وبالتالي ضرورة تحديدها لقياسها والإفصاح المحاسبي عنها في القوائم والتقارير المالية في البنوك التجارية. (المليجي، والصايغ، ٢٠١٢: ٥٣).

الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقاً لمقررات بازل II

تهدف اتفاقية بازل II إلى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية الخاضعة لأساليب التصنيف الداخلي إلى مساعدة الأطراف

المهتمة بالبنك من تقييم المبالغ المعرضة للمخاطر الائتمانية بالبنوك التي تتبع أسلوب التصنيف الداخلي، (حشاد ، ٢٠٠٤ : ٤٨)

وفى هذا السياق تطلبت مقررات بازل II ضرورة الإفصاح عن المخاطر الائتمانية التالية لكل البنوك :

- إفصاح نوعي: يتم الإفصاح عن كيف يتم تحديد انتهاء مواعيد السداد، وكيف يتم تحديد القروض الضعيفة، ووصف للأساليب المتبعة لمسموحات قروض بعينها ومسموحات المخاطر الائتمانية عموماً، وأخيراً سياسة البنك لإدارة المخاطر الائتمانية.
- إفصاح كمي: يتم الإفصاح عن المبالغ المعرضة لمخاطر الفشل في السداد وفقاً للتوزيع الجغرافي أو للصناعة أو وفقاً لفترات الاستحقاق، وقد تطلبت الدعامة الثالثة الإفصاح عن المسموحات الخاصة والعامة والمصروفات المتعلقة بالمسموحات مع الإفصاح عن تسوية التغيرات في المسموحات للقروض الضعيفة.

متطلبات الإفصاح عن التعرض للمخاطر وتقييمها وفقاً لبازل III

تتطلب الدعامة الثالثة من اتفاقية بازل III الخاصة بانضباط السوق كل من :

- الإفصاح النوعي: الإفصاح عن كل خطر من المخاطر الائتمانية المطلوب الإفصاح عنها، وتتمثل تلك المتطلبات في أن تقدم البنوك لأهدافها وسياساتها لإدارة مخاطر الائتمان، ونظم قياس المخاطر، وسياسات تقليل المخاطر.
 - الإفصاح الكمي: الإفصاح عن حجم المخاطر (أكثر من ٩٠ يوم) التي لا تعتبر مضمحلة وأسباب ذلك، وتفاصيل عن إعادة هيكلة المخاطر بين التي انخفضت قيمتها والتي لم تنخفض قيمتها.
- وتجدر الإشارة إلى أن مقررات لجنة بازل III أكدت على ضرورة استخدام أسلوب القيمة السوقية فقط لقياس وتقييم الأصول المالية للبنك وقدمت مقاييس موضوعية لقياس تلك الأصول وقد حظيت بقبول على مستوى البنك والسلطات الرقابية والإشرافية ومؤسسات التصنيف الدولي. (بشاته، ٢٠١٩ : ١٢١ - ١٢٢).

III. الإفصاح عن مخاطر المحافظ الائتمانية الخاضعة للأسلوب النمطي وفقاً لبازل (Basel Committee on Banking

Supervision, 2015)

- الإفصاح النوعي : يجب على البنوك أن تفصح عن المعلومات التالية:

-أسماء مؤسسات التصنيف الخارجي للائتمان ECAIs وكالات ائتمان الصادرات ECAS، وأسباب أي تغييرات خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وكيف تم تحقيق التوافق بين التصنيف الرقمي والهجائي المستخدم في كل وكالة و مع مخاطر البنك. وفئات

الأصول التي تستخدم من قبل كل من ECAIs أو - ECAs، ووصف للعملية التي استخدمت لنقل الجهة المصدرة لإصدار التصنيف الائتماني على الأصول المماثلة في سجل البنوك.

-الإفصاح الكمي: ركز على قيمة المبالغ المعرضة للمخاطر القائمة سواء المصنفة وغير المصنفة وذلك وفقاً للأسلوب النمطي، أما عند اتباع أسلوب التصنيف الداخلي فيتم الإفصاح عن قيمة المبالغ المعرضة للمخاطر القائمة للبنك للإقراض المتخصص الخاضع لأوزان المخاطر الإشرافية. (وهذان، ٢٠١٧م: ١٥٨)

هذا ومما سبق من استعراض للمخاطر الائتمانية والطرق التي من شأنها أن تحد من خطورتها، نجد أن البنوك الإسلامية والتقليدية بالمملكة، تواجه نوعين من المخاطر كمخاطر الائتمان بشكل عام ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، ومخاطر أخرى تنفرد فيها البنوك الإسلامية كنتيجة لاختلاف طبيعة عملها ومكونات أصولها وخصومها، وأهم تلك المخاطر هي مخاطر المتعلقة بطبيعة صيغ التمويل الإسلامي: كمخاطر بيع المرابحة للأمر بالشراء، ومخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة والاستصناع والسلم والتورق.

وهذه المخاطر ترتبط أساساً بعدم قدرة البنوك الإسلامية على فرض غرامات تأخير على العملاء في حال التأخر في عملية السداد نتيجة عدم شرعية ذلك الاجراء، هذا بالإضافة إلى أن الصيغ السابقة تشمل على اجراءات متعددة تقوم على الشراكة بين الطرفين مما يعني تعدد المخاطر التي قد تتعرض لها، هذا بالإضافة للمخاطر المتعلقة بالبنية الداخلية للبنك الإسلامي، والمخاطر المتعلقة بالاطار الاقتصادي والسياسي الذي تعمل فيه تلك البنوك. (النويران، ٢٠٢١م: ١١٣).

إجراءات المملكة العربية السعودية في الحد من مخاطر الائتمان :

قامت المملكة ومن خلال البنك المركزي السعودي بإصدار بعض القوانين بشأن تأطير وتنظيم ما يتصل بحقوق عملاء تلك المؤسسات المالية، وذلك استناداً إلى نظام البنك المركزي السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٦ وتاريخ ١١/٠٤/١٤٤٢هـ وتعديلاته، بالإضافة إلى نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي م/٥ وتاريخ ١٣٨٦/٠٢/٢٢هـ وتعديلاته. ومنه القاعدة رقم (١٤) التي تنص على:

- يجب على مصدري بطاقات الائتمان وبطاقات الحسم الشهري الالتزام بالآتي:
- إصدار بطاقة الائتمان أو الحسم الشهري بناء على طلب مقدم من العميل عبر القنوات الموثقة.
- ابلاغ العملاء بحد السحب النقدي والرسوم على عمليات السحب من خلال الأجهزة والأنظمة التقنية كأجهزة الصراف الآلي الصراف الآلي لبطاقات الائتمان وبطاقات الحسم الشهري.

- عدم احتساب الرسوم السنوية لبطاقات الائتمان أو الحسم الشهري إلا بعد تفعيلها من العميل، وللجهة مصدرة البطاقة إلغاء البطاقة في حال عدم تفعيلها خلال ٩٠ يوما من تاريخ الإصدار.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: دراسة الشهري ومطاعن (٢٠٢٤م). بعنوان: " أثر جائحة كورونا على العلاقة بين مدى وضوح الإفصاح عن

مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان في البنوك السعودية"

يهدف البحث إلى اختبار العلاقة بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان. كما يهدف البحث إلى اختبار أثر جائحة كورونا كمتغير مُعدل على هذه العلاقة. وذلك باستخدام عينة من البنوك السعودية المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول) خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان علاوة على ذلك بعد جائحة كورونا أشارت النتائج إلى أن هناك تأثير لجائحة كورونا على العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان حيث ان بعد الجائحة أصبح الإفصاح عن المخاطر أقل تعقيد وأكثر قابلية للفهم.

الدراسة الأولى: دراسة عارف (٢٠٢١م). بعنوان: "أساليب تقييم مخاطر الائتمان في البنوك وأثرها على معدل كفاية رأس المال"

استهدف البحث تحليل أساليب تقييم مخاطر الائتمان في البنوك، حيث شهدت هذه الأساليب تنوعاً واختلافاً عند تحديد متطلبات رأس المال المتعلقة بمخاطر الائتمان. تتضمن هذه المتطلبات احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر، التي تُعتبر أحد العناصر الأساسية في قياس معدل كفاية رأس المال. وقد تباينت الأساليب المعتمدة بين الأسلوب المعياري والأسلوب القائم على التقييم الداخلي. وقد استندت الدراسة إلى بيانات مالية للبنوك المدرجة في البورصة المصرية، والتي توفر معلومات حول قياس المتغيرات خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١. تم تحليل هذه البيانات باستخدام برنامج STATA V 14.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية يبرز الاختلاف بين أساليب تقييم مخاطر الائتمان للأصول المرجحة بالمخاطر، مما يؤثر على معدل كفاية رأس المال. كما أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية بين الأسلوب المعياري والأسلوب القائم على التقييم الداخلي عند تقييم الأصول المرجحة بالمخاطر.

الدراسة الثانية: دراسة النويران (٢٠٢١م). بعنوان: "إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي "دراسة مقارنة بين

البنوك الإسلامية والتقليدية"

هدفت هذه الدراسة لبيان واقع إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي، بالإضافة لإجراء مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في هذا المجال، وقد شمل مجتمع الدراسة جميع البنوك السعودية، أما عينة الدراسة فتكونت من (٣٢٠) مستجيباً من العاملين في إدارات مخاطر الائتمان في أربعة بنوك سعودية، وقد خلصت الدراسة لوجود فروق في فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتحليلها، وفي تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها، وفي مستوى استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان، وذلك بين البنوك الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية، كما اظهرت النتائج أيضاً أن البنوك التقليدية أكثر إدراكاً وفهماً لمخاطر الائتمان من البنوك الإسلامية، في حين كانت البنوك الإسلامية أكثر كفاءة في تقييم وتحليل المخاطر الائتمانية وأكثر استخداماً لأساليب تخفيف المخاطر الائتمانية من البنوك التقليدية، وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة اهتمام البنوك السعودية بتوفير أطار متكامل لإدارة المخاطر، بالاعتماد على أساليب حديثة تتلاءم مع التغييرات المستمرة في البيئة المصرفية.

الدراسة الثالثة: دراسة حسين (٢٠١٩م). بعنوان: " أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي على تحسين الأداء المالي

للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية "

هدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية. تم تحديد مجتمع الدراسة ليشمل جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري، والبالغ عددها سبعة وثلاثون (٣٧) بنكاً، وفقاً لتقارير البنك المركزي. وقد تم اختيار عينة طبقية تتكون من ثمانية (٨) بنوك تجارية تعمل في هذه البيئة، وامتدت فترة الدراسة لأربعة سنوات من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨.

وأظهرت النتائج صحة الفرض الأساسي للبحث، والذي ينص على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وتحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية.

وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة وجود معايير وإجراءات سليمة لمنح الائتمان عند صياغة السياسة الائتمانية للبنك. كما أوصت بتطوير مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية عبر استحداث قائمة جديدة يتم إعدادها وفقاً لمعايير محاسبية حديثة. يتعين أيضاً على البنوك الالتزام بالشفافية في عرض قوائمها المالية، وذلك لتطوير آلية إنذار مبكر تهدف إلى الاكتشاف المبكر للمخاطر الائتمانية، مما يمكنها من اتخاذ إجراءات وقائية للحد من حدوثها أو تقليل آثارها. أخيراً، أكدت الدراسة على أهمية تأهيل كادر محاسبي وإداري متخصص لقياس الأداء المالي للبنوك بطريقة علمية.

الدراسة الرابعة: دراسة حفيان جهاد (٢٠١٢م)، بعنوان: "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية- دراسة استبائية في

مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة ٢٠١٢م".

تسلط هذه الدراسة الضوء على كيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها، حيث تبدأ بعرض المفاهيم الأساسية للمخاطر التي تواجه المؤسسات المالية. وتستعرض الدراسة الدور الحيوي لإدارة المخاطر الائتمانية وأهميتها للبنوك، حيث تقدم المبادئ الأساسية التي يجب على البنوك اتباعها لتفعيل سياساتها الجديدة في إدارة المخاطر.

وخلصت النتائج إلى أن المخاطر الائتمانية تنشأ عندما يقوم البنك بتقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وفي نفس الوقت يواجه صعوبة في استرجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض وفوائده. ويمكن أن يحدث هذا الأمر لعدة أسباب، منها عدم قدرة المقرض على الوفاء بالتزاماته في سداد القرض وفوائده في المواعيد المحددة، أو قد يكون لديه القدرة المالية على السداد لكنه يختار عدم القيام بذلك لسبب ما.

الدراسة الخامسة: دراسة ميرفت علي أبو كمال (٢٠٠٧م)، بعنوان "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية" - بازل II - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع الاستراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، بالإضافة إلى وضع إطار متكامل يساعد هذه المصارف على تطوير نظمها وفقاً للمعايير والإرشادات الرقابية الدولية. وقد أسفرت النتائج عن عدة نقاط مهمة، منها كفاءة إدارة العمليات الائتمانية في المصارف الفلسطينية، والالتزام بالضوابط والقواعد التي تضعها سلطة النقد بهدف تقليل مخاطر الائتمان. ومع ذلك، أظهرت الدراسة أيضاً أن المصارف تواجه صعوبة في قياس مخاطر الائتمان وفقاً لمنهجيات بازل II، بسبب عدم توافر المقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة. نتيجة لذلك، تفضل المصارف الاعتماد على الأسلوب المعياري الموحد عند قياس مخاطر الائتمان بدلاً من استخدام أسلوب التقييم الداخلي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى: دراسة (Qadiri 2021)

وتهدف إلى دراسة مدى الإفصاح عن مخاطر الائتمان وتأثير السمات الخاصة بالبنك على مستوى الإفصاح للبنوك السعودية واشتملت الدراسة على 12 مصرف سعودي. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عدد قليل من السمات الخاصة التي تؤثر بشكل كبير على مستوى الإفصاح عن المخاطر، حيث توصلت الدراسة إلى أن حجم البنك والرافعة المالية تؤثر بشكل إيجابي على مستوى الإفصاح عن المخاطر.

الدراسة الثانية: دراسة (Muriithi and Waweru 2017)، بعنوان "Financial Liquidity Risk and

"Performance of Commercial Banks in Kenya

وقد هدفت الدراسة لبيان أثر مخاطر السيولة على الاداء المالي للبنوك التجارية في كينيا خلال الفترة من عام ٢٠١٥-٢٠٠٠، حيث توصلت الدراسة لوجود تأثير واضح لمخاطر السيولة على ربحية البنوك محل الدراسة، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمخاطر السيولة ووضع مؤشرات واضحة لقياسها وتحديد الاثار التي تحدثها في القطاع المصرفي.

الدراسة الثالثة: دراسة (Saeed and Zahid 2016) بعنوان **The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Banks**

وقد هدفت الدراسة لتحليل أثر مخاطر الائتمان على ربحية بعض البنوك في بريطانيا، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية بين مؤشر مخاطر الائتمان وربحية البنوك. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بقياس المخاطر التي تعترض عمل البنوك وبما يحقق مصالح الاطراف ذات العلاقة.

الدراسة الرابعة: دراسة (٢٠١٦) Al-Maghzom et al. دراسة وتحليل مستوى الافصاح عن المخاطر للبنوك المدرجة في البورصة السعودية، بالاعتماد على طريقته تحليل المحتوى للتقارير المالية.

وذلك بالتطبيق على عينه مكونه من ١٢ بنك من البنوك المدرجة بالبورصة السعودية منهم أربعة بنوك إسلامية، خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣، وتهدف الدراسة أيضاً إلى تكوين مؤشرين للإفصاح عن المخاطر لقياس مستوى الافصاح عن المخاطر في كل من البنوك الإسلامية وغير الإسلامية. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية مستوى الافصاح عن المخاطر بها أقل من البنوك غير الإسلامية، ومع ذلك كشفت الدراسة أن العناصر العامة للإفصاح عن المخاطر للبنوك غير الإسلامية تقريباً هي نفسها العناصر العامة للإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية، إلا أن الدراسة تؤكد على أن مستوى الافصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية منخفض مقارنة بالبنوك غير الإسلامية. وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تحسين مستوى الافصاح عن المخاطر في البنوك حيث يساهم ذلك في ترشيد قرارات المستثمرين.

التعقيب على الدراسات السابقة:

- لقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة النويران (٢٠٢١م) جداً. كما انها اتفقت مع دراسة (٢٠١٦) Al-Maghzom et al؛ لأنهم يتناولون نفس الموضوع "إدارة مخاطر الائتمان" ونفس البعد المكاني " القطاع المصرفي السعودي بالملكة العربية السعودية"
- نجد أن الدراسة الحالية قد اتفقت مع دراسة عارف (٢٠٢١م)، ودراسة حسين (٢٠١٩م)، ودراسة جهاد (٢٠١٢م)، و دراسة ميرفت علي أبو كمال (٢٠٠٧م) في أنهم جميعهم يتناولون مخاطر الائتمان المصرفي وطرق التعامل معه.

- إلا أن الدراسة الحالية تختلف مع الدراسات دراسة عارف (٢٠٢١م)، ودراسة حسين (٢٠١٩م)، ودراسة جهاد (٢٠١٢م)، ودراسة ميرفت علي أبو كمال (٢٠٠٧م)، في أن الدراسة الحالية تغطي القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية أما الدراسات السابقة تلك فهي بمصر والمغرب وفلسطين والاردن.

النتائج :

من خلال الدراسة النظرية توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- (١) إدارات البنوك التقليدية ذو خبرة ومهارة وإدراكاً وفهماً لمخاطر الائتمان أكثر من البنوك الإسلامية، وجود تأثير ذو دالة إحصائية لأساليب السيطرة المتبعة من قبل إدارة البنوك في تقليل المخاطر الائتمانية.
- (٢) هناك علاقة ذات دالة إحصائية بين تطبيق ضمانات ومعايير السيطرة على مخاطر الائتمان وحدوث المخاطر الائتمانية.
- (٣) هناك اختلاف في طريقة عمل البنوك الإسلامية والتقليدية، مما أوجد اختلاف بينهما أيضاً فيما يتعلق بإدارة المخاطر الائتمانية.
- (٤) تتنوع أساليب تقييم مخاطر الائتمان في البنوك ولها تأثير واضح على الأداء المالي، حيث تعتبر مخاطر الائتمان من العناصر الهامة ضمن المخاطر المصرفية. ولما لها من تأثير كبير على الديون غير المنتظمة، يتعين على البنوك تطبيق سياسات ائتمانية ملائمة وتحديثها بانتظام وفقاً لمتطلبات النظام المالي في المملكة.
- (٥) يوجد فروق في فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتحليلها، بين البنوك الإسلامية والتقليدية بالمملكة العربية السعودية.
- (٦) البنوك الإسلامية أكثر استخداماً لأساليب تخفيف المخاطر الائتمانية من البنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية.

التوصيات والمقترحات:

على ضوء ما تم التوصل إليه، يوصي البحث بالآتي:

- الالتزام بتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي بهذا الخصوص.
- ضرورة زيادة اهتمام البنوك السعودية بتوفير اطار متكامل لإدارة المخاطر، بالاعتماد على أساليب حديثة تتلاءم مع التغيرات المستمرة في البيئة المصرفية.
- من الضروري إنشاء قسم متخصص في البحث العلمي يركز على دراسة المراجعة المصرفية، بالإضافة إلى تطوير وتحديث نظم وأساليب التمويل لتلبية متطلبات العصر، بما يتماشى مع المبادئ التي وضعت لأجلها.
- يجب الاعتماد على الأساليب العلمية والعملية في دراسة وتقييم واختيار العملاء، وذلك لضمان توفير بيئة ملائمة لإدارة المخاطر.

- تطوير آلية للإنذار المبكر تكون مهمتها توجيه النظر للمخاطر المصرفية-خاصة الائتمانية منها- والاكتشاف المبكر لهذه المخاطر سوف يساعد واضعي السياسات الائتمانية في اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر الأدنى حد ممكن، وحتى يمكن تطبيق لك من الضروري تطوير إدارات المخاطر بالبنوك التجارية تقنيا والعمل على تطبيق نظم معلومات متطورة لقياس وتحديد أوزان المخاطر آليا وفقا لأسلوب قياس مخاطر الائتمان الداخلي والأساسي في ضوء المعاملات الإحصائية التي يصدرها البنك .
- زيادة الاهتمام بعمليات التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في إدارة الائتمان.

المصادر والمراجع:

١. إبراهيم، أحمد أمين هاشم (٢٠٢٢م). دور الإدارة الاستراتيجية في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية، القاهرة: مجلة العلوم الاقتصادية، مج(١٣)، ع(١) يناير ٢٠٢٢م.
٢. أبو محييد، موسى عمر مبروك (٢٠٠٨م). مخاطر صيغ التمويل الإسلامية وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل، الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه.
٣. ابن الاثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الاثير (١٩٧٩م). النهاية في غريب الحديث، بيروت: المكتبة العلمية.
٤. الأكاديمية المالية بالملكة العربية السعودية (١٤٤٠هـ). إدارة المخاطر في الخدمات المالية، الرياض: شركة يورو موني لحلول التعلم.
٥. بشاتوه، عمار ظاهر ممدوح (٢٠١٩م). أثر الإفصاح الاختياري عن المخاطر في تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، الأردن، ٢٠١٩.
٦. بلعوز بن علي (٢٠١٠م). استراتيجية ادارة المخاطر في المعاملات المالية، الجزائر: مجلة الباحث، عدد ٠٧ ، جامعة شلف.
٧. بورس، أحمد وبريكة، أحمد (٢٠١٤م). أعمال الصيرفة الالكترونية- الأدوات والمخاطر، القاهرة: دار الكتاب الحديث.

٨. الجابري، خالد محمد أحمد (٢٠١٧م). إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية اليمنية، مجلة القلم، جامعة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية، الجمهورية اليمنية، العدد السابع.
٩. حسين، محمود محمد عبد الرحيم (٢٠١٩م). أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية، القاهرة: المجلة العلمية للبحوث التجارية، ع(٤)، أكتوبر.
١٠. حشاد، نبيل (٢٠٠٤م). دليلك الى اتفاقية بازل (٢): المضمون - الأهمية - الأبعاد، اتحاد المصارف العربية.
١١. خطاب، كمال (٢٠٠١م). الاقتصاد الاسلامي وابعاده الامنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
١٢. حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٣م). إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، القاهرة: الدار الجامعية، مصر.
١٣. الراوي، خالد وهيب (٢٠٠٩م). إدارة مخاطر المالية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
١٤. سالم، شيماء مهدي (٢٠١٩م). تقييم كفاءة معايير منح الائتمان وعلاقتها بالأداء المالي بالتطبيق على البنوك، مجلة إدارة الأعمال، جامعة حلوان.
١٥. سعد نبيل ابراهيم (١٩٩١م). نحو قانون خاص بالائتمان، الاسكندرية: دار المعارف.
١٦. شنتاوي، هشام (٢٠١٦م). دور أدوات التحليل المالي في خفض مخاطر الائتمان المصرفي، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الوطنية.
١٧. الشهري، أثير محمد عبدالله، ومطاعن، مها علي حسين (٢٠٢٤م) بعنوان: " أثر جائحة كورونا على العلاقة بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان في البنوك السعودية، الجمعية العلمية للدراسات والبحوث التطبيقية- مجلة العلوم التجارية والبيئية، م(٣)، ع(٢).
١٨. الضقيري، بدر مشعل (٢٠٢١م). المخاطر المصرفية والمالية والبنوك الإسلامية، مصر: مجلة الدراسات العربية، جامعة المنيا- كلية دار العلوم، مج(٤)، ع(١٣).
١٩. طه، عمر هاشم (٢٠١٣م). دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح، العراق: مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج(٣)، ع(٢).

٢٠. العروسي، زهرة (٢٠١٦م). دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية- دراسة حالة بنك الفلاح والتنمية الريفية الجزائر: مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجلفة.
٢١. علي، بلعزوز (٢٠١٠م). استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، الجزائر: جامعة الشلف، مجلة الباحث - عدد ٧ / ٢٠٠٩ - ٢٠١٠.
٢٢. عطية، مرام (٢٠١٥م). تقييم كفاءة أساليب مخاطر الائتمان المستخدمة في البنوك المصرية. "رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
٢٣. مخاطر الائتمان في تمويل المصرف الإسلامي - دراسة فقهية اقتصادية، البنك الإسلامي للتنمية- جدة، الجزء التاسع، ٢٠٠٠م.
٢٤. مشعل، عبدالباري، المخاطر في البنوك الإسلامية - وصف وتحليل، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية. بحث منشور على الشبكة العنكبوتية.
٢٥. المليجي، هشام حسن عواد، عماد سعد محمد الصايغ (٢٠١٢م). مدى كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة وفقا لمقررات بازل ٣: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة -جامعة عين شمس.
٢٦. النويران، ثامر (٢٠٢١م). إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي "دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، مجلة إضافات اقتصادية، مج(٥)، ع(٢).
٢٧. وهدان، ثائر فتحي (٢٠١٧م). أثرا لمخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن.